مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٦٣٧

الجمعة، ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كومالو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لبلنسكي
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد بيل
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليوزنمين
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	قطر	السيد الأنصاري
	الكونغو	السيد غياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مكبرايد

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

07-26494 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فال إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ويستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية من السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، وأعطيه الكلمة.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في المستهل أن أشكركم، سيدي، على توجيه الدعوة إليّ للاشتراك في هذه الجلسة. كما أشكر بلدكم على الدور الهام الذي اضطلع وما زال يضطلع به لتحقيق الاستقرار وإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وخلال فترة ولايتي التي دامت أربع سنوات ونصف السنة، والتي ستنتهي في غضون أيام قليلة، حظيت بالدعم الثابت والمشورة السديدة من حكومتكم.

وينبغي لي أيضا أن أشكر جمهورية جنوب أفريقيا على الدور السياسي والدبلوماسي الهام الذي اضطلعت به في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنحاء أخرى من المنطقة. ولو لم تتم عمليتي السلام في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل سلس أيضا، لما تكلل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بالنجاح. أشكركم مرة أخرى. وإن رئاستكم لمجلس الأمن في هذا الشهر وعقدكم لهذه الجلسة يشكلان دليلا آخر على التزام جنوب أفريقيا.

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عقب مؤتمر قمة نيروبي الذي انعقد في ١٤ و١٥ كانون الأول/ديسمبر– والذي شكل تتويجا للعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي، واعتمد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى– قرر مجلس الأمن عقد جلسة للاطلاع على ما خلص إليه مؤتمر القمة الهام ذاك من استنتاجات. واستنادا إلى استنتاجات المجلس، أُنيطت ولاية إضافية ونهائية مدتها ثلاثة أشهر بالمكتب الذي أتشرف برئاسته بغية كفالة انتقال منسجم بين مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والأمانة التنفيذية للمؤتمر المنشأة في مؤتمر قمة نيروبي.

وسأقدم اليوم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن على أساس موضوعين. أولهما يتعلق بعملية نقل الاختصاصات من مكتب الممثل الخاص للأمين العام إلى الأمانة التنفيذية للمؤتمر، وهو ما يجري منذ ١ كانون الثاني/يناير. ثم سأحاول أن أحدد بإيجاز الدروس المستفادة من التجربة المكتسبة خلال التحضير للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

في ما يتعلق بعملية نقل الاختصاصات، ووفقا للبيان الذي أصدره المجلس في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فإننا نعمل منذ ١ كانون الثاني/يناير مع السفيرة مولامولا،

الأمينة التنفيذية للمؤتمر، لنقل الاختصاصات من مكتبي إلى الأمانة التنفيذية. وفي ذلك السياق، عملنا في ثلاثة مجالات.

أولا، قمنا بنقل الذاكرة المؤسسية للعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي. فجمعنا ونقلنا جميع الوثائق التي صيغت في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى آذار/مارس ٢٠٠٦. وقد استكُملت الآن عميلة النقل ولا ننتظر سوى حصول الأمانة التنفيذية على المرافق الضرورية في بوجومبورا لتمكينها من الانتهاء من نقل الوثائق بالنسخ المطبوعة والإلكترونية.

ثانيا، قدمنا المساعدة في إنشاء الأمانة التنفيذية الجديدة. وشمل ذلك أساسا إعداد كتيبات معنية بإدارة الشؤون القانونية والإدارية والمالية. ثم ساعدنا الأمينة التنفيذية في صياغة وإعداد اتفاق المقر مع حكومة بوروندي. وعلى نفس المنوال، ساعدنا الأمينة التنفيذية في جهودها الأخرى المتعلقة بحكومة كينيا، التي تتولى رئاسة المؤتمر. وفيما أتكلم الآن، يستقبل وزير خارجية كينيا نظراءه في إطار اجتماع للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات، الذي سأعاود الإشارة إليه لاحقا.

ثالثا، ساعدنا الأمينة التنفيذية في تنفيذ توظيف استشاريين لدى الأمانة التنفيذية معنيين بفترة الانتقال. وكما يعلم أعضاء المجلس، فالأمانة التنفيذية ليس لديها بعد أي ميزانية حقيقية. كذلك ساعدنا الأمينة التنفيذية في عقد العديد من الاجتماعات وتنظيم اجتماع للمنسقين الوطنيين بغية اعتماد كتيبات إدارية للأمانة التنفيذية. وواصلنا تقديم المساعدة إلى الأمينة التنفيذية ورابطة البرلمانيين الأوروبيين من أجل أفريقيا في تنظيم اجتماع إقليمي لبرلمانيي منطقة البحيرات الكبرى في كينشاسا. وقد تكلل ذلك الاجتماع بالنجاح، أولا، من حيث حضور ممثلي جميع بلدان المنطقة، بما فيها العديد من الوفود برئاسة رؤساء مجالس الشيوخ أو النواب، وثانيا، باعتماده إعلانا وتقريرا التزم فيهما البرلمانيون بتقديم المساعدة في تسريع وتيرة التصديق على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، المعتمد في مؤتمر قمة نيروبي، وتنفيذه.

ونساعد الأمانة التنفيذية حاليا على إعداد وتنظيم اجتماع للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى، وهي هيئة منشأة في إطار المؤتمر. وسينعقد الاجتماع في بوجومبورا بتاريخ ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس.

وأخيرا، نعمل مع الأمينة التنفيذية لعقد اجتماع لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٣ آذار/مارس في أديس أبابا، سيركز بالتحديد على تقييم العملية التحضيرية للمؤتمر والدور المشترك الذي اضطلع به كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وبالتالي، فإننا نؤمن بأنه، ابتداءً من ٣١ آذار/مارس، ستكون عملية نقل الاختصاصات قد نُفذت بالكامل. وفي ذلك الصدد، بعثت الأمينة التنفيذية، بناء على اقتراح منا، رسالة إلى الأمين العام تطلب فيها نقل جميع المعدات من مكتب الممثل الخاص للأمين العام كهبة للأمانة التنفيذية الجديدة للمؤتمر. ويقوم الأمين العام، الذي اجتمعت معه أمس، برصد هذا الطلب على نحو وثيق جداً وإصدار توجيهاته بأن يقدم له رد إيجابي وعاجل.

وربما آن الأوان الآن لمحاولة استخلاص بعض الدروس من هذه العملية التحضيرية بأكملها. ومن الواضح أن الدرس الأول الذي يتعين استخلاصه هو أهمية الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في العملية التحضيرية، وبناء على ذلك، أهمية الدور الذي ينبغي أن يضطلع به المجلس في تنفيذ الميثاق.

وخـلال العمليـة التحـضيرية، تلقـى مكتـب الممثـل الخـاص الـدعم الدبلوماسـي والـسياسي مـن المجلـس هنـا في نيويورك وفي الميدان. وكـان في وسع الـدعم أن يصبح أكثـر فعالية لـو رافقـه دعـم في مـا يتعلـق بتعـيين المـوظفين. وفـضل المجلـس إبقـاء مـوظفي المكتـب علـى مـستوى المـوظفين الأساسيين. وبدون دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الـذي زودنا بموظفين اثنين، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمـرأة، الـذي وفـر موظفـا واحـدا، ومكتـب مفـوض الأمـم المتحـدة السامي لحقوق الإنسان، الذي انتدب أيضا شخـصا واحـدا، لما كان لمكتب الممثل الخاص للأمين العام أن يكـون في وسعه الاضطلاع بمهامه المتمثلة في تيسير العملية التحضيرية.

إن الأمر الأساسي هو أن يسلم المجلس بالنتـائج. ولا يمكن للمجلس أن يصدر ولاية بمثل أهمية تنظيم مـؤتمر دولي معني بمنطقـة الـبحيرات الكـبرى الـتي تـشمل ١١ بلـدا–وأصـر المجلـس علـى أن يـتم توسـيع المـؤتمر لـيشمل ١١ بلـدا–بـدون توفير الموارد اللازمة لاستكمال المهمة.

والدرس الثاني الذي يتعين استخلاصه هـو استـشراف المستقبل في ما يتعلق بدور المجلس. ومن الأهمية بمكـان أن يـتم الاضطلاع بعملية التصديق على الميثاق في أقرب وقت ممكن. وسأعود إلى هذه النقطة. ولكـن يلـزم المجلـس أن يقـدم الـدعم وان يرافـق عمليـة التـصديق هـذه بحيـث تـتم بأسـرع وقـت ممكـن. ومـا زالـت المنطقـة معرضـة للخطـر. وهيـأت عمليـة المؤتمر جوا من الثقة، ولكن هذا الجو هـش، وبـدون التـصديق الفـوري والتنفيـذ العاجـل لهـذا الميثـاق، يمكـن لهـذا الجـو أن يتـدهور في أي لحظـة. وبالتـالي، أناشـد المجلـس أن يـستخدم سلطته الأخلاقية بغية دعم وتعزيز التصديق الفوري على هـذا الميثاق.

والدرس الثالث الذي يتعين استخلاصه يتعلق بالـدول الأعضاء. وقد بنيت العملية التحضيرية على ثلاثـة مبـادئ – هي مبدأ الملكية ومبدأ الشمول ومبدأ الشراكات.

فمبـدأ الملكيـة مبـدأ أساسـي. واليـوم، أكثـر مـن أي وقـت مـضى، يلـزم بلـدان المنطقـة أن تمـارس بفعاليـة ملكيتـها للعمليـة، الـتي تتـضمن، إضـافة إلى إنـشاء الأمانـة، التـصديق العاجل على الميثـاق وسـداد الأنـصبة المقـررة للميزانيـة العاديـة للأمانة وإنشاء الصندوق الخاص لإعادة البناء والتنمية.

وتم التأكيـد مجـددا علـى هـذا الالتـزام الـسياسي مـن جانـب رؤسـاء الـدول، ولكـن الأمـر الأساسـي هـو أن يـتم تأكيـد الالتـزام بالأفعـال. وحـتى الآن، لم يـسدد سـوى بلـدين أنـصبتهما المقـررة لأمانـة المـؤتمر. وفـضلا عـن ذلـك، وفي مـا يتعلـق بالتصديق، فان مكتب الممثل الخاص للأمـين العـام لا يعلم بعد إن كانت أي دولة قد صدقت على الميثاق. وبالتـالي فإن الأمر الأساسي هو أن يـتم إبـراز هـذه المـسؤولية الرئيـسية التي تقع على عاتق بلـدان المنطقـة، و أناشـد هنـا أيـضا المجلـس أن يمارس سلطته لتحقيق ذلك.

ومن الأساسي أن تنفـذ بـشكل فعـال الأولويـات الـتي اعتمـدها المؤتمر في مـا يتعلـق بـبرامج العمـل والبروتوكـولات. وفي هذا الصدد، هناك عدد مـن المـشاريع الرئيـسة، الـتي تلقـى بعـضها تمـويلا أوليـاً. وتلـك هـي الحالـة مـع تنـشيط الجماعـة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، التي التـزم الاتحـاد الأوروبي فعـلاً بـان يتـبرع لهـا بمبلـغ ٥ ملايـين دولار لإعـادة إطلاق الأمانة، و٤٥ مليون دولار لتنفيذ المشاريع.

وكمـا نعلـم، فـإن الجماعـة الاقتـصادية لبلـدان منطقـة الـبحيرات الكـبرى تـشمل جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة ورواندا وبوروندي، أي أنها تمثل، بـالترافق مـع أوغنـدا، بـؤرة ملتهبـة، هـي أكثـر جـزء غـير مـستقر في منطقـة الـبحيرات

الكبرى. وبالتالي، فان الأمر الملح هو تنفيذ هذه المشاريع بسرعة.

وبالمثل، فان الميثاق حدد أيضا مناطق عبر الحدود للتنمية وأنشأ مناطق حدودية للإدارة المشتركة للمشاكل الحدودية. وهنا مرة أخرى، يمكن للمؤتمر أن يستبق التنفيذ، وخاصة بالانطلاق من مبادرة قائمة بالفعل، هي بالتحديد، المبادرة الثلاثية زائدا واحد، التي تشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وأوغندا، في إطار سلطة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الأساسي، على غرار أعمال العملية التحضيرية للمؤتمر مع السلطات في واشنطن، إيجاد تعاون أفضل بين المبادرة الثلاثية زائدا واحد ومشاريع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ما تتعلق بالمناطق الحدودية التي تشمل تلك البلدان.

وأخيرا، فان الأمر الأساسي هو المحافظة على الزخم الناشئ من المؤتمر. ولذلك، وخلال الزيارات الدورية التي يقوم بها مجلس الأمن إلى المنطقة، يلزم ايلاء أهمية خاصة لتنفيذ الميثاق. ويمكن أن ينطلق ذلك أيضا من بعثات حفظ السلام التي قررها المجلس، وخاصة في ما يتعلق بالسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

وعلاوة على ذلك، أقول، في ما يتعلق بالمؤتمر، إنه يلزم المحافظة على مبدأ الشمولية. وذلك يعني منح الأطراف الفاعلة غير الحكومية، ولا سيما النساء والشباب والمجتمع المدني، والبرلمانيين أيضا، إمكانية المشاركة في تنفيذ العملية المتعلقة بالميثاق. وفي وسع الميثاق، إذا تم تطبيقه بشكل سليم، أن يقدم نموذجا لنهج إقليمي وشامل يمكن تكراراه في بعض المناطق الأخرى في أفريقيا أو في الأماكن الأخرى، لأننا نعلم، من التجربة، أن هذا النوع من النهج الإقليمي الشامل، الذي يجمع بين السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، يشكل السبيل المحتمل الوحيد للتصدي لجميع مشاكل الأمن الإنساني بطريقة شاملة.

سيدي الرئيس، اختتم بياني بان أقول لكم، مع شعور بالاعتزاز، إنه لامتياز وشرف لي أن أخدم الأمم المتحدة وأفريقيا على السواء من خلال هذا التحضير للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اشكر السيد فال على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذي يرغبون في الإدلاء بتعليقات أو في توجيه أسئلة تتعلق بالإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها من فورنا.

نانا إفاه-أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على الإحاطة الإعلامية وأشيد بما يقوم به من عمل حميد، مما يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام والأمن والتنمية في تلك المنطقة. وبالنيابة عن وفدي، أعرب له عن أطيب التمنيات في مهمته التالية بعد انتهاء الشهر الحالي، حين تنتهي ولاية مهمته الحالية.

قبل ثلاثة أشهر تحديداً، سنحت الفرصة لهذا المجلس لتهنئة حكومات وشعوب منطقة البحيرات الكبرى للتوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في تلك المنطقة، ومطالبة زعماء المنطقة بالالتزام بتنفيذ جميع جوانب ذلك الاتفاق. وكان المجلس يأمل أن يؤدي توقيع الاتفاق إلى انتشال المنطقة من حالة الخراب التي حلت بها نتيجة لطول فترة عدم الاستقرار والصراع العنيف وانعدام الأمن والمجازر وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع والتخلف، إلى حالة من السلام والأمن المستدامين والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

وفي هذا الشأن، يشجعنا أن اجتماعاً برلمانياً إقليمياً لمنطقة البحيرات الكبرى عقد في كينشاسا، قد أيد الميثاق الذي وقع في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويسعدنا أيضاً أن نلاحظ أن البرلمانيين قد أقروا بدورهم في الإسهام في الإسراع بالتصديق على الميثاق وتنفيذه. وهذه العملية برمتها تتطلب كذلك توعية الشعوب وتعزيز العلاقات بين المجتمع المدني والحكومات والمجالس النيابية.

وقد التزم برلمانيو منطقة البحيرات الكبرى أيضاً بإنشاء منتدى برلماني إقليمي لتشجيع الحوار والإسهام في تعبئة الموارد الداخلية والخارجية لتنفيذ البرنامج. ولا بد أن تصغي دول المنطقة للدعوة إلى الوفاء بإسهاماتها المالية في ميزانية أمانة البحيرات الكبرى حتى يكلل الميثاق بالنجاح.

وإن كنا نشيد بجهود المشرعين لتحريك عملية التصديق على الميثاق وتنفيذه خطوة إلى الأمام، لا بد من أن نشير إلى أن كل هذه النوايا الطيبة تتطلب الالتزام والإرادة السياسية من زعماء المنطقة للنجاح. وينبغي لهم أن يسموا فوق مصالحهم الوطنية والطائفية وأن يضعوا مصالح منطقة البحيرات الكبرى أولاً. ويجب أن يعتبر البرلمانيون أنفسهم في وضع فريد لتشجيع دولهم على مواءمة تشريعاتها الوطنية من أجل تنفيذ البروتوكولات المختلفة.

والملكية الإقليمية لهذه العملية ضرورية للسلام والتنمية المستدامة في المنطقة. وثمة عنصر أساسي للملكية الكاملة لهذا المسعى يتطلب أن تبذل البلدان المجاورة والمؤسسات الإقليمية جهوداً مشتركة ومنسقة. وينبغي أن يسعى زعماء المنطقة أيضاً إلى تحويل المؤتمر إلى منتدى إقليمي لبناء السلام بغية منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها سلمياً.

وبالنظر إلى الحالة غير المستقرة الحالية في شرق الكونغو وشمال أوغندا، هناك حاجة ملحة لكي يتعاون زعماء منطقة البحيرات الكبرى فيما يتعلق بالأمن والتجارة عبر الحدود، بغرض حفز التنمية بعد عقود من الصراعات الأهلية. والحوار يجب أن يكون الوسيلة الوحيدة لحل الصراعات.

وعلى المجتمع الدولي، من جانبه، أن يواصل الرصد الوثيق لمحادثات السلام بين الحكومة ومجموعات المتمردين في أوغندا، وأن يدعم تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، ولاسيما تسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم، وهي أمور بالغة الأهمية في إطار الجهود الرامية إلى تقدم المنطقة في مجالي الحكم الرشيد والانتعاش الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، نشيد بمجموعات المتمردين في شرق الكونغو لموافقتهم على إلقاء السلاح، ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تكثيف جهودها لإعادة تدريب المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم في القوات المسلحة الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تلك الجهود بمؤازرة مشاريع بناء السلام الإقليمية التي تساعد على تخفيف محنة العائدين والحد من تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكبح أنشطة المرتزقة في المنطقة، وتعزيز تقنيات إزالة الألغام والحد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

أخيراً، نشيد بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمانة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفريق خبرائها، بقيادة المبعوث الخاص للأمين العام وفريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، لإسهامهم في إنجاح المؤتمرين اللذين جرى عقدهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وشباط/فبراير ٢٠٠٧. ونؤيد كذلك توصيات الاجتماع البرلماني الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى الذي يوالي المجتمع الدولي،

وبالأخص الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، دعمه لجهود السلام والتعمير في المنطقة.

السيدة بل (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الإعلامية بشأن منطقة في قلب أفريقيا عزيزة على بلجيكا. كما أود أن أشكر السيد فال، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي، سنحت الفرصة لمجلس الأمن لتهنئة بلدان منطقة البحيرات الكبرى على النتائج الإيجابية لاجتماع القمة الثاني للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في نيروبي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وهنأ المجلس كذلك بلدان المنطقة التي وقعت على ميثاق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

إن اعتماد هذا الميثاق سبقته ومهدت له التطورات الإيجابية التي شهدتها المنطقة. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٥، دخلت بوروندي مرحلة جديدة في تاريخها. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، انتخبت جمهورية الكونغو الديمقراطية الرئيس كابيلا في الانتخابات التي وضعت حداً لفترة انتقالية طويلة. وفي أوغندا، تجرى مناقشات مع جيش الرب للمقاومة. وأخيراً، شهدنا تقدماً كبيراً في رواندا خلال السنوات الأخيرة.

وكانت هذه التطورات بالدرجة الأولى نتيجة لجهود شعوب المنطقة ومثابرتها، بدعم من المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان الآن أن تنفذ الالتزامات.

إننا نحتاج، أولاً، إلى التأكد من أن آلية المتابعة الإقليمية– أمانة تترأسها السيدة ليبراتا مولامولا، الأمين التنفيذي– تباشر عملها بالكامل. وسيسمح إنشاء تلك الآلية في بوجمبورا للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بنقل المهمة للبلدان الأعضاء في المؤتمر. وحتى تباشر الأمانة عملها بالكامل فعلاً، من المهم أن توفر لها بلدان المنطقة مساعدة ملموسة، بدعم من المانحين. وبلجيكا، من جانبها، مستعدة للنظر في ذلك.

ثانياً، لا بد أن تصادق جميع البلدان في المنطقة على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية. وقد ذكَّرنا السيد فال من فوره بأهمية تلك المصادقة. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بعقد الاجتماع البرلماني الثاني بشأن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وهذا الاجتماع الذي عقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير في كينشاسا شاركت في تنظيمه رابطة البرلمانيين الأوروبيين من أجل أفريقيا، وشارك بلدي في تمويله. وتأمل بلجيكا أن يساعد هذا الاجتماع على الإسراع بعملية التصديق التي أشرت إليها للتو.

أخيراً، من الأهمية بمكان للصندوق الخاص للتعمير والتنمية أن يبدأ تنفيذ الميثاق بالكامل كيما يؤدي الصندوق دوره. ولا بد أن تفي كل البلدان الأحد عشر الأعضاء بالتزاماتها وأن توفر التمويل اللازم. وبلجيكا، من جانبها، مستعدة للنظر في تقديم إسهامات في آليات تمويل مشاريع بعينها، والإسهام أيضاً في الصندوق الخاص للتعمير والتنمية، بمجرد أن يعلن مصرف التنمية الأفريقي مباشرة الصندوق لعمله. وبالنسبة لبلدي، يكتسي برنامج العمل من أجل السلام والاستقرار وتدابير بناء الثقة أهمية خاصة، كما هو الحال بالنسبة لبروتوكول مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

وأود أيضا أن أؤكد على أهمية الاندماج الإقليمي الأكبر بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي. ونعتقد أن للجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى دورا هاما تؤديه في هذا الصدد عن طريق تحقيق قدر أكبر من الدمج الإقليمي بين بلدان كان يتعين عليها أن

تتصدى لحالات أليمة ولكنها مدعوة الآن إلى العمل معا للتعجيل بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تتوقعه شعوبها.

إن إعادة إطلاق الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى ستوفر الدعم لميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر الدولي والذي ينص على توفير الأمن والتنمية عبر أراضي الكونغو الشرقية ورواندا وبوروندي. وستوفر الجماعة الاقتصادية أيضا الدعم لجهود الدمج الأخرى المبذولة فعلا في المنطقة، بخاصة جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأخيرا، يمكنها أن توفر إطارا للتعاون في مجالات الطاقة والتنمية الإقليمية والزراعة. وتأمل بلجيكا في أن يعقد اجتماع وزاري للجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى في نيسان/أبريل في بوجومبورا، مطلقة بذلك مرة أخرى ذلك الصك الهام.

ولا يمكنني أن أختتم بدون الإعراب عن شكري الحار للسيد إبراهيما فال على جهوده التي لا تكل دعما للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى خلال ولايته.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أود أن أشكر السيد إبراهيما فال على إحاطته الإعلامية. ونظرا لأن مدة خدمته ستنتهي قريبا، أود أيضا أن أشكره على العمل الممتاز الذي قام به بصفته الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. ونعرف أنه كان يعمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي ابتغاء تيسير عملية المؤتمر.

إن التوقيع في نيروبي على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وفر دفعا جديدا لجهود التعاون بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وهذا التعاون الإقليمي مكون أساسي لعملية تثبيت الاستقرار الداخلي تعين على عدة بلدان في المنطقة أن تقوم بها — عملية لا تزال جارية بالنسبة إلى البعض.

وكما أكد وفد بلدي فعلا فإننا نعتقد أن ثمة جانبين هامين على نحو خاص في هذا السياق. الأول هو الأمن. ونظرا لأن هذه مشكلة عبر الحدود، فإن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى يفتح إطارا خاصا يجري فيه البحث عن حلول. ومشكلة الأمن لا تزال ذات أهمية على الرغم من أنها أقل إلحاحا اليوم مما كانت عليه في الماضي، الأمر الذي يشكل تطورا طيبا.

والجانب الثاني هو العلاقات الاقتصادية. كل بلد في المنطقة لن يكون في مقدوره أن ينمو بطريقة مستدامة إلا إذا أمكنه أن يفعل ذلك في سياق إطار اقتصادي إقليمي يكون مستقرا ومتوازنا. وذلك يتطلب التعاون الاقتصادي المعزز والإدارة الشفافة المتبادلة المنفعة للموارد الطبيعية للمنطقة.

وأود أن أرحب بتصميم دول المنطقة على العمل معا للتغلب على تحدياتها المشتركة. يجب أن تستمر هذه الجهود الإقليمية. وتحقيقا لذلك الهدف يجب على الدول الأطراف في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أن تتبنى هذا الصك الجديد. والتبني شرط مسبق لنجاح العملية التي يجري القيام بها في دار السلام ونيروبي. ولذلك، أرحب بقرار الدول الأطراف في المؤتمر بالسعي إلى مواصلة وتعزيز العملية الجارية عن طريق تنفيذ آليات الرصد الإقليمية.

والمجتمع الدولي، والأمم المتحدة على نحو خاص، سيبقيان ملتزمين، مع منطقة البحيرات الكبرى، بالإسهام في نجاح العملية. وستسنح قريبا لمجلس الأمن فرصة إعادة النظر في ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ابتغاء تكييفها لسياق ما بعد الانتقال. ولجنة بناء السلام ستوفر الدعم لجهود إعادة التعمير والتنمية في بوروندي. وعلى نحو أعم، نأمل أن تبقى منظومة الأمم

المتحدة ملتزمة التزاما عميقا حيال المنطقة، التي لم توفر من أجلها أي جهود.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد إبراهيما فال، على إحاطته الإعلامية الأخيرة بالحالة في المنطقة. وأود أن أشيد به على عمله الذي أداه على نحو جيد منذ قيامه بواجباته بصفته الممثل الخاص.

يمكن للمرء أن يقول بارتياح إن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى تحسنت إلى حد كبير مقارنة بالحالة قبل سنوات قليلة، حينما مال المجتمع الدولي إلى اعتبار المنطقة رمزا للعنف المتصاعد والفوضى الإنسانية والمأساة الاجتماعية.

وفي الواقع أمام أعيننا خرجت بنجاح كل بلدان المنطقة تقريبا من الصراع وهي على مسار ثابت وسليم صوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وخلال السنوات القليلة الماضية حدث التقدم الثابت في مجالات السلام والأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي. وذلك إنجاز لافت للنظر، وإندونيسيا مسرورة بالإشادة بجميع دول وشعوب منطقة البحيرات الكبرى على جهودها وتصميمها على وضع الأساس للسلام والتقدم الدائمين.

ووفد بلدي يرى أن الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كانون الأول/ديسمبر المنصرم، والتوقيع بعده على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، هما تتويج للجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة. لقد حان الوقت لترجمة هذه التطلعات إلى برنامج عملي للمشاريع والخطط.

وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نلاحظ أنه لا يزال من اللازم تناول بلدان المنطقة لبعض المسائل. وتشمل هذه مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتناول المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان، ودعم بناء المؤسسات، وتعزيز سيادة القانون والنهوض بالحكم السليم.

والتوقيع على الميثاق، وأيضا إنشاء أمانة المؤتمر، سينقلان أيضا البلدان في المنطقة إلى مستوى مفهوم التبني الإقليمي الجديد. وهذا النهج يتمشى مع قرار مجلس الأمن ١٦٥٣ (٢٠٠٦) الذي قام، في جملة أمور، بحث البلدان في المنطقة على وضع نهج دون إقليمي للنهوض بالحكم السليم والتعايش السلمي والحل السلمي للمنازعات.

وأخيرا، يود وفد بلدي أيضا أن يناشد البلدان المانحة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أيضا، النظر في تقديم المساعدة الضرورية لأمانة المؤتمر والصندوق الخاص لإعادة التعمير والتنمية دعما لتنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

لقد قطعنا شوطا طويلا جدا مع حكومات وشعوب كانت منطقة صعبة جدا. وبما أن خط النهاية بات منظوراً، يجب علينا أن نبذل كل ما يلزم لمساعدة الناس على إكمال هذه المسيرة اللافتة للنظر التي لا يمكن عكس اتجاهها.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد إبراهيما فال، على إحاطته الإعلامية. ونود أن نعرب عن امتناننا له على جهوده التي لم تكل خلال السنوات القليلة الماضية في سبيل مساعدة منطقة البحيرات الكبرى. وأود أيضا أن أعرب عن أطيب تمنياتي له.

ويسرنا أن ننوه بالتقدم الهام الذي أحرز مؤخرا في عملية السلام في المنطقة. فلقد خرجت بلدان المنطقة تدريجيا من ظلال الصراع وهي تنشط في عملية إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع. ولقد تكلل بالنجاح مؤتمر القمة

الثاني للمؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى واجتماع البرلمانيين في المنطقة. ويشير توقيع ميثاق الاستقرار والأمن والتنمية للمنطقة إلى إحراز بلدالها تقدماً هاماً جديداً في حل الصراعات بنفسها وفي بذل الجهود المشتركة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ونعتقد أن بلدان المنطقة يمكنها من خلال الحوار والتشاور أن تسعى إلى تسوية ملائمة للمسائل، وأن تبذل المزيد من الجهود لتوطيد علاقات حسن الجوار. ونأمل أن يتمكن المؤتمر الدولي من الاستمرار في توفير محفل لبلدان المنطقة بغية إجراء الحوار البناء وتحقيق التعاون، وذلك لإحلال السلم والاستقرار الدائمين في المنطقة في أقرب وقت ممكن.

ولا يمكن القيام بجهود بناء السلم في المنطقة بدون دعم المجتمع الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في رصد بلدان المنطقة الخارجة من الصراع، فضلا عن زيادة مساعداته الاقتصادية لتلك البلدان بغية إعانتها على بناء قدراقما. وكصديق لكل بلدان المنطقة، سوف تستمر الصين، في إطار محفل التعاون الصيني- الأفريقي، في تقوية تعاونها المتعدد الجوانب مع تلك البلدان كي تساهم بصورة فعالة في تحقيق السلم والاستقرار والازدهار والتنمية الدائمة في المنطقة.

وأخيرا، تود الصين أن تتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، والاتحاد الأفريقي ومجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى على الإسهامات التي قدموها لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة.

السيد غياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): بما أن بلدي واحد من ١١ بلدا تنتمي إلى منطقة البحيرات الكبرى على حد تعبير السيد ابراهيما فال، أود بالنيابة عن جميع تلك البلدان، وبالأصالة عن بلدي طبعا، وكذلك تلك البلدان الممثلة في هذا المجلس، بما فيها تلك البلدان التي يجلس ممثلوها في جانب قاعة مجلس الأمن وأيضا تلك البلدان التي لا يتواجد ممثلوها في نيويورك، أن أعرب عن امتناننا للسيد ابراهيما فال، الممثل الخاص للامين العام، على الروح المهنية والالتزام بالاضطلاع بمهماته، الأمر الذي ساعد في إنشاء مؤسسات مجتمعية لمنطقة البحيرات الكبرى. ونتقدم إليه بخالص الشكر على ذلك.

وإذ يقترب السيد فال من نهاية مدة ولايته، يمكن للمرء أن يقول إن المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى قد أصبح الآن حقيقة واقعة. وإنه في الواقع مؤسسة هشة، لذلك السبب يجب تقويته — خاصة ، بضمان أن تضطلع بلدان المنطقة بملكيتها للآليات التي تم إنشاؤها. وهذا مطلب يجب أولا تحقيقه قبل أن يواصل المجتمع الدولي دعمه. وينبغي لبلدان المنطقة أن تبعث برسالة واضحة فيما يتعلق بالتزامها بهذه الأداة الهامة للسلام والتنمية التي قامت بإنشائها الآن.

إن التصديق على ميثاق الاستقرار والأمن والتنمية قد أصبح مطلباً رئيسياً لا غنى عنه. ويمكن القول عموما، إن الملكية يمكن أن تنتقل من الحلم إلى الحقيقة، إذ أن حكومات المنطقة وشعوبها قد طالبت دائما، وعلى وجه التحديد، بالسلام والتنمية.

ليس لمنطقة البحيرات الكبرى أهمية رئيسية بالنسبة لأفريقيا فحسب، وإنما بالنسبة للعالم أيضا. ويجد المرء في تلك المنطقة حوض نهر الكونغو، الذي هو، بعد الأمازون، ثاني أكبر رئة إيكولوجية في العالم، كما كان ذلك على الدوام. وتتضمن المنطقة أيضا المؤسسات المنشأة التي قد بدأت عملها بشكل أو بآخر. فهذه المؤسسات تشكل، إلى حد معين، نسيج المنطقة. وأنا أشير إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة

البحيرات الكبرى التي يطالب بإعادة تنشيطها جميع المعنيين بتحسين الحالة في المنطقة.

ولذلك فقد أعلن المجتمع الدولي، وعن حق، أن منطقة البحيرات الكبرى منطقة خاصة لإعادة البناء والتنمية. ولذا فنحن نؤمن بأنه من الضروري أن تتمكن أمانة الجماعة من العمل بصورة سليمة. ويجب تمرير الدعم الدولي الذي لا غنى عنه من خلال الأمانة والدول الأعضاء فيها كي نضمن أن يعمل الهيكل برمته.

وفيما يتعلق بالاتساق المؤسسي، فلقد تم تطويره على أساس الوحدة الثقافية الحقيقية التي تتمتع بها المنطقة. وذلك واضح من استعمال اللغات الرئيسية في المنطقة، وبالتحديد اللغتين السواحيلية ولينغالا، من بين لغات أخرى. وسوف يسهم ذلك بدون شك في اتباع نهج شامل، سيكون المجتمع المدني المشترك الرئيسي فيه والمنتفع منه. ولذلك السبب نرحب بالالتزام الذي اتخذه برلمانيو المنطقة في اجتماعهم الأخير في كينشاسا، بهدف التصديق على الميثاق بالدرجة الأولى.

ولا يوجد شك في أن هناك العديد من العوامل التي تسهم في هشاشة المنطقة، خاصة وأن جميع عناصر السلام لم يتم بعد توطيدها بصورة كاملة. والحقيقة المحزنة هي أنه يتم تداول الأسلحة الصغيرة بكل حرية. ويستفيد من تلك الحالة، من بين آخرين، جميع الذين يستغلون بصورة غير مشروعة الموارد الطبيعية الهائلة للمنطقة. والهشاشة كذلك واضحة في حقيقة أنه ما زال هناك عدم ثقة فيما بين أعضاء المنطقة، ويجب القضاء على عدم الثقة تلك. ولذلك، ما زالت المنطقة في حاجة إلى المجتمع الدولي.

وفي ذلك الخصوص، نعتقد أننا سوف نستمر في الترحيب بالدور الذي تقوم به مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى لبعض الوقت في المستقبل. إننا نؤيد فكرة استمرار المنظمة في توفير التعاون للأمانة الإقليمية من الناحيتين التقنية والمادية، وبكل وسيلة ممكنة.

ونحن نعلم أن الأمم المتحدة مشاركة الآن إلى حد كبير في جميع أنحاء المنطقة. إنها لا تزال تعمل في بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي البلدان المتاخمة للمنطقة، ولا سيما في السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. لكن الأمم المتحدة لم تقتصر على القيام بذلك. ففي وسط أفريقيا، تقوم منذ زمن بتعزيز أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي وقعت منذ بعض الوقت ميثاق عدم اعتداء، يجمع بين بلدان عديدة، وخاصة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وكل ذلك يعكس التزام الأمم المتحدة التاريخي تجاه المنطقة، التي سيشكل انتعاشها خطوة هامة لأفريقيا برمتها.

ولهذا، من المفيد في هذه المرحلة أن يتمكن مجلس الأمن من تحديد جميع أنماط الدعم التي يمكن للأمم المتحدة توفيرها لمنطقة البحيرات الكبرى، أو أن يشجع الأمانة العامة على تحديدها – مستفيدا بوضوح من الدروس المستخلصة من التجربة، التي أشار إليها السيد إبراهيما فال بإيجاز.

السيد مكبرايد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص فال على إحاطته الإعلامية. والولايات المتحدة تشارك الآخرين في هذه القاعة في شكره على أربع سنوات من القيادة في منطقة البحيرات الكبرى.

إن هذه المنطقة الغنية بالموارد، والواقعة في قلب أفريقيا، عانت طوال العقد الماضي صراعات متشعبة ومثيرة للاضطراب، أدت إلى معاناة تفوق كل تصور. ولا يزال الوضع حتى اليوم هشا، والتحديات هائلة، لكن آفاق السلام والتنمية تحسنت، ويرجع ذلك جزئيا إلى اهتمام المجتمع

الدولي، أما السبب الأهم في ذلك فهو إرادة شعوب المنطقة وجهودها للتغلب على هذه النكسات.

والمرحلة الانتقالية في بوروندي، والانتخابات التاريخية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بين عدد من التطورات المشجعة. فقد لاحظنا أن هناك روحا من الثقة والتعاون تتنامى فيما بين دول المنطقة، وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي وقعت عليه جميع الدول الأفريقية في نيروبي، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان نتيجة مباشرة للمؤتمر الدولي برعاية الأمم المتحدة بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وهذا الاتفاق يمكن أن يصبح وسيلة لمنع الصراعات المستقبلية في وسط أفريقيا، بينما يقدم خارطة طريق لإرساء الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية.

وإننا نشارك الآخرين في تشجيع دول المنطقة على الارتقاء إلى مستوى التزاماتها، واحترام السيادة الوطنية، والسعي إلى التسوية السلمية للنزاعات والتعاون على دعم اقتصادات المنطقة. وهذه رؤية لا يمكن فرضها؛ فالملكية الإقليمية لهذه العملية أمر حيوي.

والاتفاقات الثنائية وغيرها من الجهود الإقليمية يمكنها وينبغي لها أن تكمل هذه العملية. وينبغي أن نذكر، في ذلك الصدد، مبادرة واحدة سهلها بلدي: هي اللجنة الثلاثية المشتركة زائد واحد، التي استهدفت توطيد الأمن والاستقرار في الكونغو، أوغندا، رواندا، وبوروندي. وإننا واثقون أن تلك البلدان، وهي أيضا موقعة على ميثاق نيروبي، ستفي بالتزاماتها بتعزيز التعاون من أجل السلام فيما بين أعضاء اللجنة.

السيد لبلينسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يعرب عن امتنانه للسيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته الإعلامية الموضوعية. ولم يكن من الممكن إحراز تقدم في عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى لولا المشاركة النشيطة من مكتب الممثل الخاص والاتحاد الأفريقي. منهما، إلى جانب الأمانة الإقليمية، أحرزا تقدما كبيرا على صعيد تنظيم مؤتمري قمة دار السلام ونيروبي.

وجلسة اليوم دليل واضح على الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن للحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ويسرنا أن نلاحظ حدوث تطورات مشجعة. فجمهورية الكونغو الديمقراطية أجرت أول انتخابات ديمقراطية لها في أربعة عقود. وجهود بناء السلام جارية في بوروندي، التي تندرج مشاكلها في جدول أعمال لجنة بناء السلام المنشأة حديثا. والمسائل المتصلة بشمال أوغندا تجري معالجتها بصورة تدريجية؛ وتدابير بناء السلام أعدت ويجري تنفيذها. كما يجري تنفيذ آليات أمنية متعددة الأطراف، تشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا، رواندا وبوروندي. ومن الواضح أن شيئا من ذلك لم يكن ممكنا لولا مساعدة المنظمات دون الإقليمية، والبلدان الشريكة، والمانحين والمؤسسات المالية الدولية.

وكان الحدث الحاسم في السنة الماضية توقيع رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى، في نيروبي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، مما بشر بعهد جديد من إعادة التأهيل والتنمية الاجتماعية بعد الصراع. والمهمة الأساسية للمشاركين في المؤتمر الدولي، حاليا وفي المستقبل القريب، ستكون التصديق على الميثاق وبدء التنفيذ المرحلي للقرارات المتخذة والترتيبات المتفق عليها.

وستنتهي ولاية مكتب الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى في ٣١ آذار/مارس. وقد قام الممثل

الخاص، السيد فال، وموظفوه بعمل عظيم، وهم يستحقون أسمى الثناء. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لجميع أولئك الذين ساعدوا وسيواصلون مساعدة منطقة البحيرات الكبرى في السعي إلى تحقيق سلام دائم واستقرار وتقدم اقتصادي وهم جمهورية تترانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، فريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى واللجنة التحضيرية الإقليمية والمنسقون الوطنيون.

السيد منتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أشكر شريكنا الممثل الخاص، السفير فال، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة، وعلى عمله الدؤوب في هذه السنوات من التغييرات القيمة لمنطقة البحيرات الكبرى.

وأود أن أثني على التطورات الإيجابية في المنطقة، كالخاتمة الناجحة والهادئة للعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى جهود بوروندي في عملية بناء السلام، وتحقيق الاستقرار في رواندا والإنجاز الإيجابي لمؤتمر نيروبي في كانون الأول/ديسمبر.

إن ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي تم اعتماده في نيروبي، نقطة انطلاق أساسية نحو إقامة سلام دائم وتنمية مستدامة. لكننا ما زلنا قلقين إزاء حالة حقوق الإنسان والمسألة الهامة المتمثلة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، اللتين تضران بالتوقعات الاقتصادية والتنمية المستدامة للمنطقة برمتها. وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن بواعث قلقنا إزاء الجمود في محادثات السلام في جوبا، والخطر المتواصل الذي يشكله جيش الرب للمقاومة على السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

والحكم الرشيد ومكافحة الفساد ركنان هامان لمتابعة مؤتمر البحيرات الكبرى. وسيكون من المفيد لنا إذا أعطانا السفير فال مزيدا من التفصيل حول التدابير المزمع اتخاذها في ذلك المجال من جانب البلدان المشاركة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود، بدوري، أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الترحيب بالممثل الخاص هنا اليوم، واشكره على إحاطته الإعلامية، وفي الإعراب أيضا عن تقديرنا لتفانيه في العمل الذي يقوم به وعمل فريقه والتزامه بهما.

واسمحوا لي أن أشدد في المستهل على التزام بلدي بتحقيق الأمن، والاستقرار، والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ودعما لتلك الأهداف، فإننا نقدم حوالي ١ بليون دولار في إطار برامج إنمائية وإنسانية ثنائية في المنطقة، وسنواصل بذل جهد مطرد على الصعيد الثنائي ومن خلال الاتحاد الأوروبي.

وكما قال ممثلون آخرون هذا الصباح، شكل توقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في مؤتمر القمة المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ لحظة تاريخية. ويتيح فرصة كبيرة للمضي قدما صوب السلام الدائم في المنطقة. وبالتالي، فإننا نحث بقوة قادة منطقة البحيرات الكبرى على تسريع وتيرة تنفيذ الميثاق. ونأمل أن يتم إنشاء الأمانة التنفيذية الجديدة، تحت القيادة المقتدرة للسفيرة مولامولا ممثل تترانيا، في بوجومبورا في القريب العاجل.

وبما أن بلدان وشعوب المنطقة تواجه تحديات مشتركة، فالحلول يجب أن تكون مشتركة أيضا. وسنسهم بقسطنا في معالجتها.

ويرتبط الكثير مما حدث في المنطقة في السنوات الأخيرة بالأحداث في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشكل جانبا هاما من جوانب عمل مجلس الأمن. ومما ألهمنا وراعنا في آن واحد الجهود الحثيثة التي بذلها شعب جمهورية

الكونغو الديمقراطية للتغلب على الآثار الكارثية للصراع والمضي قدما، من خلال الانتخابات الديمقراطية، من أجل كفالة مستقبل أفضل وأكثر أمانا. وهو يستحق إشادتنا ومساعدتنا على الانجاز الذي حققه.

والأمم المتحدة، بدورها، تستحق تهانينا لإسهامها في ذلك الانجاز. ونتطلع إلى الاطلاع على توصيات الأمين العام في الأسبوع المقبل بشأن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به في المستقبل لمساعدة السلطات الكونغولية المنتخبة على تلبية احتياجات وتطلعات شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي رأينا، ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يواصل الرصد الوثيق للتقدم المحرز في محادثات السلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، الذي يستخدم متنزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية كقاعدة له. وقد تسبب ذلك الصراع في تشريد ما يزيد عن مليوني شخص، بينما يظل الاستقرار في الميدان هشا في شمال أوغندا، بالنسبة لأولئك الذين شرعوا في العودة إلى ديارهم. والمملكة المتحدة ترحب بجهود المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس السابق شيسانو، للتوصل إلى حل تفاوضي، ونأمل أن يعرب مجلس الأمن بقوة عن دعمه لجهوده ويُعتقد أنه سيفعل ذلك.

وأخيرا، أود أن أحث بلدان المنطقة على الانضمام إلينا لزيادة تعزيز الجهود الرامية إلى المعالجة العاجلة للأزمة المتفاقمة في منطقة دارفور في السودان، أحد الموقعين على ميثاق الأمن، والاستقرار، والتنمية. ومن الواقعي ملاحظة أنه، في الوقت الذي شرعت فيه الشعوب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وأماكن أخرى في المنطقة في جني ثمار السلام والاستفادة من الفرص التي يتيحها، يتم حرمان جيرانها في دارفور من أبسط مقومات البقاء.

السيد بريان (سلوفاكيا): نشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية، ونود أن نضم صوتنا إلى أصوات غيرنا من أعضاء المجلس الآخرين في تهنئته وأعضاء فريقه الآخرين بما قاموا به من عمل جدير بالثناء خلال فترة ولايته، بما في ذلك إعداد وتنظيم المؤتمر الدولي الثاني المعني بالسلام، والأمن، والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

ونتفق مع السيد فال في ملاحظته بضرورة الإبقاء على الزخم والأجواء الإيجابية التي أوجدتها النتائج النهائية لمؤتمر القمة واستخدامها لتعزيز التعاون الإقليمي من خلال تنفيذ قرارات المؤتمر وتعزيز عمليات السلام وإرساء الديمقراطية في بلدان المنطقة. ويشكل التوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى خطوة هامة لبناء الثقة في المنطقة، وينبغي دعمه دعما كاملا ومتابعته بالتنفيذ السريع لأحكامه.

ونهنئ بلدان المنطقة بإنشاء الأمانة التنفيذية للمؤتمر في بوجومبورا والصندوق الخاص المعني بإعادة الإعمار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ونأمل أن يتم تشغيلهما بشكل كامل في أقرب وقت ممكن. ونؤمن بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم كامل دعمه ومساعدته في ذلك المجال، ونشاطر ما أعرب عنه السيد فال من قلق بأن الأجواء الإيجابية التي هُيئت يمكن أن تتلاشى بسرعة إذا لم نفلح في تنفيذ القرارات والنتائج النهائية للمؤتمر الدولي وتعزيز الثقة والتعاون.

وفي ذلك الصدد، مما له أهمية بالغة لبلدان المنطقة أن تتولى الملكية الكاملة للعملية، بما في ذلك من خلال دفع اشتراكاتها المقررة في الميزانية. ونتفق مع السيد فال على أن إنجاز مشروع ناجح للتعاون الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى يمكن أن يحدث تأثيرا إيجابيا على التطورات في

المناطق الأخرى من القارة الأفريقية، ويشكل مصدر استلهام واقتداء للآخرين.

غير أننا نظل قلقين إزاء العديد من بؤر عدم الاستقرار في المنطقة، على الرغم من كل التطورات الإيجابية في المنطقة. وعلى نحو خاص، يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة المتعلقة بمفاوضات السلام مع جيش الرب للمقاومة. وبفعل الجمود في مفاوضات السلام والعجز عن تمديد العمل بالهدنة، فقد رجعنا إلى الحالة التي كانت سائدة في شمال أوغندا والمنطقة المجاورة قبل عام. وما لم نتخذ إجراء سريعا وحازما بشأن تلك المسألة، فقد نهدر أفضل فرصة للسلام في أوغندا أتيحت منذ ٢٠ سنة. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى الزيارة التي سيقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، جواكيم شيسانو، إلى نيويورك في وقت لاحق من هذا الشهر، والاستماع إلى أفكاره بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن تقديم المساعدة في إحياء عملية السلام.

السيد الأنصاري (قطر): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته الإعلامية. وأتمنى له التوفيق بعد انتهاء فترة ولايته هذا الشهر.

وأود أن أثني على اهتمام الأمين العام شخصيا بمنطقة البحيرات الكبرى وقيامه في مطلع توليه لمنصبه بزيارات ميدانية إلى بعض البلدان هناك، وحضوره لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير في أديس أبابا في نهاية كانون الثاني/يناير، ولقاءاته المفيدة على هامش مؤتمر القمة مع بعض قادة بلدان تحظى بأهمية في منطقة البحيرات الكبرى.

إننا نذكر بقرار مجلس الأمن ١٦٥٣ (٢٠٠٦)، الذي اتخذ بعد المؤتمر الدولي الأول المعني بالسلام، والأمن، والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في دار السلام عام ٢٠٠٤. ونذكر كذلك بنتائج وإعلان مؤتمر القمة الثاني الذي عقد في نيروبي منتصف ٢٠٠٦، الذي تمخض عنها ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وتم التوقيع عليه من قبل القادة وصدر عن مجلس الأمن بيان رئاسي يدعم القمة ونتائجها بعد المناقشة المفتوحة التي عقدها في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إبان رئاسة وفد بلدي لمجلس الأمن. وإننا نتطلع إلى المصادقة على هذا الميثاق لكي يدخل حيز التنفيذ.

إن من الخطوات الإيجابية والملموسة التي تمخضت عن المؤتمر الدولي الثاني اتخاذ قرار بإنشاء آلية إقليمية لمتابعة تنفيذ الميثاق من خلال أمانة للمؤتمر في بوجمبورا. وإننا نولي أهمية كبيرة للوفاء بالمساهمات المالية الإلزامية للأمانة المذكورة لضمان استمرارها في عملها. وهذا العمل الذي ستقوم به الأمانة سيتناول تعزيز دور جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والنظر في شؤون عديدة هامة لمنطقة البحيرات الكبرى، مثل شؤون المرأة والشباب والإعلام والقطاع الخاص وإصلاح قطاع الأمن، وأيضا استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة.

وسيكون أمرا هاما جدا، في هذا السياق، تحديد الأولويات في التنفيذ. إننا نقدر دور مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى ونحثهم على استمرار دعمهم في مرحلة تنفيذ الميثاق. كما نحث جميع الشركاء الدوليين على هذه المشاركة الإيجابية، خاصة بعد قرار دول منطقة البحيرات الكبرى استحداث صندوق بموجب الفصل السادس من الميثاق المنتظر دخوله حيز التنفيذ، مما يعني أنه ستكون هناك آلية مناسبة لتقديم الدعم المطلوب.

إن علينا ألا نغفل أيضا أن هناك حاجة إلى تفعيل قرارات سابقة لمجلس الأمن نرى أنها على درجة كبيرة من الأهمية لدول منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة القرارات

المتعلقة بوسائل منع نشوب الصراع؛ وإنهاء مشكلة الجماعات المسلحة وانتهاك حقوق الإنسان بجميع أشكالها؛ ووسائل حفظ السلام والأمن في المنطقة؛ ومعالجة مشكلة اللاجئين والنازحين من مناطق الصراعات في المنطقة.

وفي هذا السياق، نولي أهمية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣١ (٢٠٠٥) و ١٦٤٩ (٢٠٠٥) و ١٦٥٣ (٢٠٠٦)، التي نرى أن تطبيقها سيكون عاملا أساسيا لإنجاح ميثاق الآلية المشتركة بين دول منطقة البحيرات الكبرى. وسيشكل حلقة وصل بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

كما ينبغي أيضا الاستفادة من تجسيد دور المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي لإيجاد السبل الكفيلة بمعالجة مشكلات المنطقة. كما سيكون لممارسة لجنة بناء السلام لولايتها في المنطقة اثر مباشر وإيجابي على منفعة القارة الأفريقية ككل.

ومع إدراكنا للتحديات التي يتطلبها التنفيذ، فإن التنمية المستدامة لن يتم تحقيقها في المنطقة بدون بناء دولة المؤسسات المنتجة والقائمة على الحكم الرشيد؛ وتوفير موارد دائمة للدخل، لن تتوفر إلا في ظل الأمن والاستقرار–الأمر الذي لن يتأتى، بدوره، بدون تعاون واضح وصادق من شعوب المنطقة وحكوماتها؛وتشجيع من المجتمع الدولي بكل كياناته، مما سيسهل إبرام اتفاقات اقتصادية ذات شفافية بين دول منطقة البحيرات الكبرى وبقية الدول والمؤسسات المالية الدولية، وعلى أساس أن تقوم هذه الاتفاقات على تفهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية وإلغاء الديون الخارجية أو، على اقل تقدير، التخفيف من حدة آثارها.

كما أن معالجة جذور العجز الاقتصادي تتطلب إنشاء مشاريع دائمة قائمة على أسس تجارية واقتصادية سليمة، خاصة في ظل تمتع المنطقة بموقع استراتيجي متميز في القارة الأفريقية وبثروات طبيعية هائلة.

وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية حفظ حقوق ملكية دول منطقة البحيرات الكبرى لجميع البرامج والأنشطة التي تتم على أراضيها. وفي الختام، أود أن استفسر من السيد فال عن المدى الذي وصلت إليه الجهود الرامية إلى تنفيذ وتنشيط ميثاق التعاون لدول منطقة البحيرات الكبرى حول الأمن والاستقرار والتنمية. ومتى يتوقع أن يدخل الميثاق حيز التنفيذ بالفعل؟ وما هي العوائق أمام تنفيذ هذا الميثاق؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا.

تشارك جنوب أفريقيا الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن تقديم التهنئة للسيد فال على التزامه بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ويشرف جنوب أفريقيا حقا نوع الخدمة التي قدمها لمنطقة البحيرات الكبرى وأفريقيا بأسرها خلال خدمته للأمم المتحدة.

كما نغتنم هذه الفرصة لنشيد بجهود السيد فال في المبادرة، بالترافق مع الاتحاد الأفريقي، لعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونشير إلى أن المؤتمر الدولي تم ابتداره بعد عقود من الصراع المسلح والكوارث الإنسانية في المنطقة، وخاصة الإبادة الجماعية في رواندا والصراعات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشعر بالسرور لأننا اعترفنا بأن للتنمية مغزى سياسيا، يشمل الأمن والاستقرار، لا يمكن بدونه تحقيق أي تنمية مستدامة. وهذا الإدراك يقدم انعاشا لآفاق فهمنا للسلام في منطقة البحيرات الكبرى.

واليوم، فإن منطقة البحيرات الكبرى تقف على عتبة إحلال السلام الدائم. وهناك انخفاض للصراعات داخل

الدول وبين الدول على السواء. وبالرغم من أننا ما زلنا نشعر بالقلق حيال القوى الهدامة التي تبقى نشطة، وخاصة في الجزء الشرقي للكونغو، فإن حدة التوترات قد انخفضت.

ومع ذلك، فإن جنوب أفريقيا تشعر بالسرور حيال التقدم الذي أحرز في بلدان مثل بوروندي وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي نصبت مؤخرا حكومة ديمقراطية. وما زالت المنطقة تعاني من انعدام الموارد التي تساعدها على بلوغ الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويسرنا أن جهود السيد فال أسهمت إسهاما هائلا في التصدي للمسألة الجوهرية والحساسة المتمثلة في نهب الموارد الطبيعية في المنطقة.

كما أن المنطقة تشهد المزيد من الحوار السياسي والتعاون على تسوية الصراعات ونحو التعمير وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وتوجد الآن فرصة تتمثل في أننا قد نشهد اتجاها جديدا نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي هذا الصدد، فإن ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي وقعت عليه بلدان المنطقة ميثاق هام لأنه يهيئ بيئة إيجابية للتنمية المستدامة. والواقع، أن تمكين الميثاق قادة المنطقة من الاجتماع بشكل منتظم مسألة إيجابية، في حد ذاتها.

إنه لامتياز لجنوب أفريقيا أنها شاركت في العملية المفضية إلى عقد المؤتمر الدولي. وما زلنا ملتزمين بمساعدة المنطقة على الوفاء الفعال بالأهداف التي لا تزال مدرجة في جدول الأعمال الانتقالي. واليوم، نتطلع بالفخر والأمل إلى قيام نهضة أفريقية في منطقة البحيرات الكبرى.

أشكر السيد فال شكرا جزيلا على خدمته.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيما فال للرد على التعليقات والأسئلة المطروحة.

السيد فال (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود، سيدي الرئيس، أن أشكركم على التقدير الذي أعربتم عنه وزملاؤكم في مجلس الأمن للعمل الذي أنجزه مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وسأعرب عن هذه التهانئ لزملائي وأيضا للجزء الآخر من الأمانة المشتركة، وهو الاتحاد الأفريقي.

وأنا متأكد من أن المناقشة التي جرت قبل هنيهة ستسهم إسهاما كبيرا في مساعدة البلدان على إدراك الأهمية التي توليها للعمل بسرعة بالغة من أجل التصديق بسرعة على الميثاق ومن أجل تنفيذه التام.

وأثيرت أسئلة عن الحكم السليم ومكافحة الفساد. يجب علي أن أقول إن مسألة الحكم السيء – الافتقار إلى الديمقراطية – كانت من البداية محورية للمناقشات التي أدت، أولا، إلى اعتماد مؤتمر القمة في دار السلام لإعلان دار السلام الذي يشدد على أهمية الافتقار إلى الديمقراطية والافتقار إلى الحكم السليم بوصفهما عاملين يفسران الصراعات والحروب التي أضرت بالمنطقة خلال العقد المنصرم. ولهذا السبب، فإن المجموعة المعنية بالديمقراطية والحكم السليم إحدى أهم المجموعات في المؤتمر.

تعالج عدة بروتوكولات ومشاريع مكافحة الافتقار إلى الحكم السليم والافتقار إلى الديمقراطية. وهي تشمل بروتوكول الديمقراطية والحكم السليم، وبروتوكول التعاون القضائي بين أعضاء المؤتمر، وبروتوكول منع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية وما إلى ذلك، وبروتوكول الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وجميع هذه البروتوكولات تركز حقا على مركزية الحكم السليم

والديمقراطية السليمة وعلى مكافحة الفساد بوصف ذلك ركنا لتثبيت استقرار المنطقة.

ومن بين المشاريع المركز الإقليمي للديمقراطية والحكم السليم وحقوق الإنسان وبضعة منتديات تشكل إطارا يمكن عن طريقه للنساء والشباب والمجتمع المدني أن يلتقوا إقليميا على نحو منتظم وأن يناقشوا القضايا وأن يمارسوا الضغط على حكوماقم من أجل احترام الديمقراطية والحكم السليم ومكافحة الفساد.

وهناك سؤال آخر يتعلق بشروط تنفيذ الميثاق والعقبات التي تعترض التنفيذ. وفيما يتعلق بالجزء الأول من السؤال، وفقا لميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لن يتم دخول الميثاق حيز النفاذ، بعد التصديق الأخير عليه بثلاثين يوما، إلا بعد أن تكون ٨ بلدان من البلدان الأحد عشر في المنطقة قد صادقت عليه. لقد اقترحنا ذلك لأنه تعين على المرء أن يوجد توازنا بين التصديق التام على الميثاق من جانب جميع البلدان الأحد عشر – وهو ما نتوقعه – ومن ناحية أخرى، تفادي حقيقة أن عدم تصديق بلد واحد على الميثاق من شأنه أن يعني عدم دخول الميثاق حيز النفاذ. وبالتالي كان ذلك التوازن بين الإجماع وحق النقض من جانب بلد والأغلبية البسيطة. ونعتقد بأنه إذا تم احترام الالتزامات التي التزم بها رؤساء الدول ثم رؤساء البرلمانات، أمكن أن يدخل الميثاق حيز النفاذ قريبا.

وفيما يتعلق بالعقبات، فهذه تتعلق نوعا ما ببيروقراطية التصديق، لأنه ما لم يتم التصديق على النحو الواجب على المعاهدة فلا يقع على حكومة من الحكومات الالتزام بتنفيذها. بيد أن البلدان ألزمت نفسها خلال مؤتمر قمة نيروبي ببذل قصارى الجهد لتحقيق التزامها بالتصديق.

وأعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مركزي لإطار تنفيذ الميثاق، والاقتراح بتعزيز التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اقتراح حاسم.

وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد، مرة أخرى، على أهمية التعاون الذي كان لنا مع الاتحاد الأفريقي. هذه هي المرة الأولى التي أصبحت لدينا فيها أمانة مشتركة. إنه ليس قرارا اتخذته الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي، ولكنه قرار فعلي اتخذه مكتبي ومكتب الاتحاد الأفريقي بأن نطلق على أنفسنا، معا كأسرة، اسم أمانة مشتركة. ويتعين علي أن أقول أيضا إن رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس كوناري، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السفير سعيد جينيت، كليهما يشاركان على الدوام في الجهود التعاونية الرامية إلى تحقيق النجاح للمؤتمر، كما يوضحه الاجتماع التالي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن نتائج مؤتمر القمة في نيروبي.

طبعا، ألمح المتكلمون في جلسة المجلس هذا الصباح إلى بعض القلق في المنطقة – في دارفور وفي أوغندا، وبشأن تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفيما يتعلق بالمفاوضات في جوبا بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا، كما يعرف مجلس الأمن هذا، فإن الرئيس شيسانو يزور حاليا المنطقة ويجرى محادثات مع المحاورين، ومما يسرّ إدارة الشؤون السياسية أن تعلن أن الرئيس شيسانو سيقدم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن في الأسبوع القادم عن نتائج مبادرته الدبلوماسية. ودارفور، طبعا، شاغل هام جدا. ونعتقد بأنه يجب علينا أن نجمع بين تنفيذ اتفاق أبوجا ومواجهة الحالة الإنسانية في دارفور. وأخيرا، وليس آخرا، فيما يتعلق بموضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يسرني أن أبلغ المجلس بأن "البرلمانيين الأوروبيين من أجل أفريقيا" والسلطات الكونغولية يقومون بتنظيم اجتماع

واسع النطاق في برازافيل في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ لمعالجة هذه المسألة، بخاصة في الكونغو.

ودور الأمم المتحدة في التنفيذ محوري أيضا بالنسبة لمناقشة اليوم. وفيما يتجاوز الدور السياسي والدبلوماسي لمجلس الأمن هذا، من المهم أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لوضع استراتيجية ترافق تنفيذ الميثاق، على المستويين المؤسسي والتشغيلي كليهما. ويسرني أن أقول إن كل وكالة شُجّعت، حتى قبل مؤتمر القمة، في اللجنة التوجيهية، حيث تمثل كل وكالات الأمم المتحدة في نيروبي، على الإفصاح عن استراتيجيتها الخاصة بها ثم اجتمعت الوكالات لدمج استراتيجياها المختلفة في استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة برمتها لترافق تنفيذ الميثاق. لقد انتهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من وضع استراتيجيته لتنفيذ الميثاق، وتعمل جميع الوكالات على تلك المسألة.

وتمت الإشارة كذلك إلى مجموعة الأصدقاء والاتحاد الأوروبي. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشدد مرة أخرى على الدور الأساسي الذي قامت به مجموعة الأصدقاء أثناء العملية برمتها تحضيراً للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. لقد عدت للتو من لاهاي، حيث قبل عدة أيام عقدت مجموعة الأصدقاء اجتماعا مخصصا للنظر في أفضل السبل لدعم أمانة المؤتمر والسفير مولامولا خلال إنشاء الأمانة وحتى شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومن المفترض أن تجتمع مجموعة الأصدقاء مرة أخرى قبل ذلك التاريخ للنظر في مستقبل مجموعة الأصدقاء لمنطقة البحيرات الكبرى.

ويشارك الاتحاد الأوروبي أيضا بصورة فعالة، لاسيما من خلال السيد آلدو آييلو، مبعوثه الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، وأود أن أنتهز هذه الفرصة كذلك لأشيد به على الأعمال التي قام بها.

وأخيراً وليس آخراً، إن مسألة المتطلبات المالية لتنفيذ الميثاق هي أيضا مسألة رئيسية في مناقشاتنا. وأود أن اتبع نهجا رمزيا. إن تكلفة تنفيذ المشاريع والمراسم في إطار مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى هي حوالي بليوني دولار. وهذا مبلغ كبير. بالطبع، مسؤولية حكومات المنطقة مسؤولية أساسية – إن لم تكن حاسمة. لكن لا يستطيع المجتمع الدولي أن يختبئ خلف تلك المسؤولية الرئيسية ويتجنب المسؤولية الخاصة به. إن مبلغ بليوني دولار مبلغ هام، لكن دعوني أقول إنه يمثل حوالي سنتين من عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبصفتي أفريقيا، أعتقد أن نهج إطفاء الحرائق الذي يعتمده بصورة عامة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، من خلال نشر قوات حفظ السلام هو نهج حاسم لكنه ليس كافيا. إنه من الأفضل أن نمنع – بل من الأفضل أن نعيد البناء كي نمنع اندلاع الصراع من جديد. وفي هذا الإطار، ليس مبلغ بليوني دولار مبلغا هاما جدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فال على التوضيحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الآمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.